العبء الأسود

باسل طلوزي

لا أحد في ميسوره أن يتذوّق عصارة المرارة التي صدر عنها تصريح رئيس ملاوي، لازاروس شاكيرا، الذي اتهم الغرب، قبل أيام، بالتمييز على أساس العرق، إلّا العبيد الأفارقة الذين خُطفوا طوال 400 عام من قارّتهم، واقتيدوا إلى مستعمرات أميركا الشمالية والجنوبية، ودول في أوروبا، وحشروا على متن سفن برتغالية وبريطانية وفرنسية وإسبانية وهولندية وأميركية؛ لاستعبادهم وتشغيلهم في مزارع البن، والقطن، وقصب السكر، والأرز، وأعمال البناء الشاقة.

مناسبة التصريح قراراتٌ متتابعةٌ صدرت عن تلك البلدان نفسها التي اقترفت جرائم الاستعباد، بحظر دخول أفارقة جنوب أفريقيا ودولاً أخرى من القارّة إلى أراضيها، خشية انتقال متحور «أوميكرون» إلى أراضيها «الناعمة، الطاهرة، المعقّمة، النقيّة».

في التصريح اتهام «صريح» وفي التلميح شاكيرا يستحضر تاريخاً مثقلاً بالعار، كأنه يودّ القول إنّ هذا الإرث المشين لم ينقطع بعد، فما زال «الرجل الأبيض» فوقيّاً، مستعلياً، سيّداً، يفتح منافذ العالم ويغلقها متى شاء، ويصنّف البشر على أساس عرقيّ، بدليل أنّه «ما كان ليمارس الحظر ذاته لو كان منشأ المتحوّر دولة أوروبية، لا أفريقية»، وفق الرئيس نفسه.

ولربما ذهب الشّطط بالرئيس بعيداً، عندما عبّر عن خيبته بـ«المكافأة» التي جنتها دولة جنوب أفريقيا بتحقيق قصب السبق في اكتشاف المتحوّر الجديد، فبدلاً من الإشادة بعلمائها وباحثيها، كوفئت بوضعها على رأس الدول المحظورة، وكأنّه يريد القول، أيضاً، إنّ التمييز لا يقف عند حدود العرْق، بل يطاول النخب أيضاً، فالعالِم الأسود لا يمكنه أن يسود، علمياً، على أقرانه البيض الذين يحصدون جوائز نوبل لقاء اكتشافات أقلّ من ذلك بكثير. خلاصة ما لم يقله الرئيس شاكيرا، صراحة، أنّ الأفارقة ما زالوا يدفعون ثمن لونهم، جلباً وطرداً، في الماضي، كان لونهم مطلوباً للرقّ والاستعمال لتشغيل الماكنة الزراعية الأوروبية الضخمة، وللثورة الصناعية الأولى التي تلتها، وللبناء، والتشييد، حتّى إذا ما تحقّق ذلك كله، أصبح اللون عبئاً. ولولا بعض خجل لاستثنت دول الاستعباد قوانين بإعادة السلالة الأفريقية إلى مواطنها الأصلية، بعد زوال أسباب جلبها. لكن عوضاً عن ذلك تُشدّد القيود على النّاجين من الرقّ لأسباب تتعلّق بالفروق الزمنية لا أكثر، فهم محظوظون لأنّهم ولدوا في أزمنةٍ متقدّمةٍ لم يعد فيها الاسترقاق مطلوباً بعدما حلّت التكنولوجيات الجديدة هذه المعضلة، وأصبحت السيادة للآلة على حساب الأيدي العاملة.

غير أنّ الآفة نفسها لم تزل مغرية للعالَم الغربي، بثرواتها الطبيعية المهولة التي تحتاج تنقيباً واستخراجاً وتهريباً. وفي مثل هذه الحالات، تحلّ المعضلة الغربية بأساليب أخرى، يكون عمادها استعباد الأفارقة في مواطنهم هذه المرّة، من دون تكلّف عناء، جلبهم، وهو استعباد من طراز جديد، وغير مباشر، عماده الاستعانة بالعملاء من مستبدّين ومهربين ومليشيات تشعل الحروب الأهلية متى طلب إليها ذلك من «السيّد الأبيض».

ذلك كله معلوم. لكن ماذا عن «عبء الرجل الأسود» هذه المرّة؟ ذلك ما لم يصرّح به الرئيس شاكويرا بعد، غير أنّي أرجّح أنّ أحداً من الأفارقة سيفعل قريباً، في هذه القارّة المتفجّرة بالحروب والصراعات والثورات، وبالظلم أيضاً.

هو عبء، نقيضُ تماماً لما كان يقال عن «عبء الرجل الأبيض» قبل قرنين، في معرض تسويغ الاستعمار الغربي، فقد اعتبر هذا الاستعمار مهمّةً «إنسانية» للنهوض بالبشرية والارتقاء بها، وإنْ بوسائل وحشيّة. أما الرجل الأسود في جنوب أفريقيا وغيرها فيحمل أيضاً لكن بوسائل نقيّة مدافعة عن البشرية وسلامتها، بدليل أنّ علماء تلك الدولة عندما وقّعوا على اكتشاف المتحوّر لم يبخلوا بالاكتشاف على أقرانهم في دول «الرجل الأبيض» بل قرعوا ناقوس الخطر، على الرغم من تنبّؤهم بالتداعيات التي ستتمخّض عن هذا الاكتشاف، والنكران والجحود اللذيْن ستقابل بهما دولتهم وأقرانها من الدول المجاورة، وربما القارّة السوداء برمّتها في ما بعد. أتضامن مع شاكويرا في مرارته وخيبته، لكنّي موقنٌ أنّه بمثل تلك الدوافع النقيّة، فقط، تنهض البشرية.

الأردن... الذاكرة والعرف والمستقبل

محمد أبو رمان

يقع التعديل الدستوري المقترح في الأردن من الحكومة، الذي ينصّ على تأسيس مجلس أمن وطني (يتشكّل من الملك رئيساً وعضوية رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقائد الجيش ومدير المخابرات العامة وشخصيتين مدنيتين) ضمن حزمة تعديلاتٍ دستوريةٍ وقانونية مطروحة لتطوير الحياة السياسية في البلاد. وقد أضافته الحكومة على التشريعات الموصى بها، القادمة من اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية. ومن الواضح أنّه يأتي في سياق يتجاوز الحكومة إلى قناعة في «مؤسسات الدولة» بضرورة ترتيب الجانب الدستوري بصورة حاسمة، في إطار التمهيد للانتقال نحو حكوماتٍ حزبيةٍ برلمانية، خلال عقد، بخاصة ما يتعلّق بتداخل الصلاحيات بين الملك، بوصفه، دستورياً، رأس السلطة التنفيذية، ورئيس الوزراء الذي يحظى بثقة مجلس النواب، وصولاً إلى ترسيخ قاعدة واضحة في الحياة الدستورية والسياسية تقوم على أنّ الملك هو «الضامن» لقضايا السياسة الخارجية والأمن والسيادة وحماية الدستور، بينما الحكومة تتولى القضايا الداخلية، بخاصة السياسية والاقتصادية والخدماتية، وضمن هذا التأطير المنظور، الهدف المعلن هو «تحييد» مؤسسات الدولة وتحصينها من خطر الخلافات أو الصراعات الحزبية. لذلك نلاحظ، حتى في توصيات اللجنة الملكية، تأطيراً للوظائف المتعددة في مؤسسات الدولة التي يُشترط ألّا يتولاها حزبيون.

لماذا كلّ هذا التحصين الدستوري؟ أليست الأعراف السياسية الأردنية والتقاليد السياسية المعروفة تاريخياً تعطي الملك هذه الصلاحيات والسلطات من دون الحاجة إلى «نصوص دستورية» تجعله طرفاً مباشراً في ترسيم السياسات، بينما الدستور ينص صراحةً على أنّ «السلطة التنفيذية تناط بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه» وبربط الصلاحيات الملكية بتوقيع وتنسيب من الحكومة (رئيس الوزراء والوزراء المعنيين)؟

نلاحظ أنّ محاولات تأطير الصلاحيات وتوضيحها في إطار السلطة التنفيذية بين الملك والحكومة، ضمن إطار دستوري واضح، ليس وليد اللحظة، فقبل ذلك كانت هنالك تعديلات دستورية أخرى، تعطي الملك وحده حقّ تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات العامة ومدير الدرك وتعيين ولي العهد ومواقع قضائية عليا في الدولة، من دون الحاجة إلى تنسيب مجلس الوزراء أو موافقته.

ما الدافع لذلك كله، وما علاقته بتهيئة الأرضية لحكومة حزبية - برلمانية؟ الجواب مرتبط بأمرين رئيسيْن: الأول يستدعي، في ذاكرة النظام، حوادث تاريخية جرى فيها التنازع على صلاحيات بين الملك ورئيس الوزراء، خلال عقد الخمسينيات (1956)، والحكومة الحزبية - البرلمانية الوحيدة في تاريخ البلاد، بقيادة سليمان النابلسي الذي أراد أن يكون له دور رئيس في السياسة الخارجية. واتّهمت حكومته بمحاولة تدبير انقلاب مع «الضباط الأحرار» في الجيش. الحادثة الثانية ليست بعيدة زمنياً، خلال حكومة عون الخصاونة (2011-2012)، إذ حدث اختلاف بين الملك ورئيس الوزراء في بعض الصلاحيات، ما أدّى إلى استقالة الأخير، في حادثة استثنائية في تاريخ البلاد (جرى العرف ألا يستقيل رئيس الوزراء إلّا بعد أن يطلب منه الملك ذلك).

الأمر الثاني مرتبط بخصوصية «الجيوبوليتيك الأردني» والمعادلات الاستراتيجية التي تحكم العلاقات الخارجية الأردنية التي لا تحتمل، وفقاً للقناعة الراسخة في الدولة، الارتهان لتوجهات الأحزاب السياسية، بخاصة الأيديولوجية (اليسارية والقومية والإسلامية)، وهو أيضاً يستدعي، في ذاكرة النظام، تجربة حكومة النابلسي (1956) نفسها، عندما تنازعت مع الملك الموقف من المعاهدة البريطانية والموقف من الاتحاد السوفييتي حينها.

العنصرية والطائفية والتطبيع في خدمة إسرائيل

لميس اندوني

لا يمكن للتطبيع العربي - الإسرائيلي أن ينجح من دون شرطيْن: تشويه الوعي الجمعي في العالم العربي، فنرى انتشار ادّعاءات كاذبة، غرضها فصل القضايا العربية، من النضال من أجل الحريات والتقدّم والعدالة الاجتماعية عن الالتزام بالقضية الفلسطينية. وسيادة الطائفية والمذهبية والعنصرية التي تؤدّي إلى تفتيت المجتمعات العربية.

ليست الخطابات المشوّهة أمراً جديداً، لكنّ انتشارها اخذ منحًى جديداً في العقدين الماضيين، لكنّه أصبح أكثر علانية وصراحة بعد توقيع الاتفاقيات الإبراهيمية بين إسرائيل ودولة الإمارات، أي أنّ الحدث الذي كنا نسمعه بين الفينة والأخرى عن فصل القضية الفلسطينية عن أولويات العرب وغير العرب ممن يشكلون النسيج الاجتماعي للدول العربية خرج إلى السطح وبقوّة. لكنّ جوهر الخطاب المشوّه بدأ في مقولات إنّ أصل اللبنانيين (المسيحيين خصوصاً) فينيقي، وبالتالي لا علاقة لهم بالعالم العربي، واخذ صوتاً أعلى عشية اتفاق كامب - ديفيد بين الدولة الصهيونية ومصر في عام 1979، في ادّعاءات مماثلة أنّ أصل المصريين فراعنة، وبالتالي لا علاقة لمصر بالعالم العربي وقضاياه، وتبعه تسلّل ادّعاءات أخرى أنّ القضية الفلسطينية تعرقل النمو والازدهار في العالم العربي.

يحقّ للشعوب أن تفتخر بتراثها وتاريخ حضارتها، فينيقية كانت هذه الحضارة أو فرعونية، فهذه جزء من تراثنا جميعاً، لكنّ المقولات لا تعبر عن افتخار بالأصالة والتراث، بل يتفتيت الوعي الجمعي، فتصبح الدولة الصهيونية عدواً لمجموعة واحدة فقط، هي الفلسطينيون، وكان إسرائيل دولة أصيلة في المنطقة، ليس لديها مشروع استيطاني وطموحات الهيمنة على المنطقة، والتي تنفذها ليل نهار في العلن، من دون اكتراث بمصالح شعوب المنطقة، بغض النظر عن تنوع تراثهم التاريخي أو حتى الإثني أو العرقي.

كان المطلوب دائماً تهديم وحدة الشعوب العربية، خصوصاً في فترة النضالات ضد التحرّر من الكولونيالية، وتفكيك أي أنّ الحدث الذي كنا نسمعه بين الفينة والأخرى عن فصل القضية الفلسطينية عن أولويات العرب وغير العرب ممن يشكلون النسيج الاجتماعي للدول العربية خرج إلى السطح وبقوّة. لكنّ جوهر الخطاب المشوّه بدأ في مقولات إنّ أصل اللبنانيين (المسيحيين خصوصاً) فينيقي، وبالتالي لا علاقة لهم بالعالم العربي، واخذ صوتاً أعلى عشية اتفاق كامب - ديفيد بين الدولة الصهيونية ومصر في عام 1979، في ادّعاءات مماثلة أنّ أصل المصريين فراعنة، وبالتالي لا علاقة لمصر بالعالم العربي وقضاياه، وتبعه تسلّل ادّعاءات أخرى أنّ القضية الفلسطينية تعرقل النمو والازدهار في العالم العربي.

يحقّ للشعوب أن تفتخر بتراثها وتاريخ حضارتها، فينيقية كانت هذه الحضارة أو فرعونية، فهذه جزء من تراثنا جميعاً، لكنّ المقولات لا تعبر عن افتخار بالأصالة والتراث، بل يتفتيت الوعي الجمعي، فتصبح الدولة الصهيونية عدواً لمجموعة واحدة فقط، هي الفلسطينيون، وكان إسرائيل دولة أصيلة في المنطقة، ليس لديها مشروع استيطاني وطموحات الهيمنة على المنطقة، والتي تنفذها ليل نهار في العلن، من دون اكتراث بمصالح شعوب المنطقة، بغض النظر عن تنوع تراثهم التاريخي أو حتى الإثني أو العرقي.

كان المطلوب دائماً تهديم وحدة الشعوب العربية، خصوصاً في فترة النضالات ضد التحرّر من الكولونيالية، وتفكيك أي ارتباط مشترك بينها، إذ إنّ أحد أهداف ما سميت اتفاقيات السلام الثنائية، إن كانت تحديداً لفترة انتقالية تحوّلت إلى حقائق على الأرض، مثل «أوسلو»، أو معاهدة مثل كامب - ديفيد ووادي عربة مع الأردن، كان دمج إسرائيل في المنطقة، واعتبارها دولة أصيلة من خلال قبول شعبي ورسمي ليس بوجودها فحسب، بل بمشروعها الصهيوني أيضاً. لكنّ إسرائيل فشلت في اختراق المجتمع العربي، أو على الأقل ظل الاختراق محدوداً جداً، حاولت الانتقال من «السلام البارد» إلى «سلام دافئ» لا يقتصر على الحكومات بل الشعوب العربية، لكنّها سعت ونجحت بدعم أميركي في عقد اتفاقيات مع دول لا تجاورها، وبعيدة عن تأثير جرائمها، مستفيدة من تغييب للقضية الفلسطينية في المناهج الحضارة او فرعونية، فهذه جزء من تراثنا جميعاً، لكنّ المقولات لا تعبر عن افتخار بالأصالة والتراث، بل يتفتيت الوعي الجمعي، فتصبح الدولة الصهيونية عدواً لمجموعة واحدة فقط، هي الفلسطينيون، وكان إسرائيل دولة أصيلة في المنطقة، ليس لديها مشروع استيطاني وطموحات الهيمنة على المنطقة، والتي تنفذها ليل نهار في العلن، من دون اكتراث بمصالح شعوب المنطقة، بغض النظر عن تنوع تراثهم التاريخي أو حتى الإثني أو العرقي.

كان المطلوب دائماً تهديم وحدة الشعوب العربية، خصوصاً في فترة النضالات ضد التحرّر من الكولونيالية، وتفكيك أي ارتباط مشترك بينها، إذ إنّ أحد أهداف ما سميت اتفاقيات السلام الثنائية، إن كانت تحديداً لفترة انتقالية تحوّلت إلى حقائق على الأرض، مثل «أوسلو»، أو معاهدة مثل كامب - ديفيد ووادي عربة مع الأردن، كان دمج إسرائيل في المنطقة، واعتبارها دولة أصيلة من خلال قبول شعبي ورسمي ليس بوجودها فحسب، بل بمشروعها الصهيوني أيضاً. لكنّ إسرائيل فشلت في اختراق المجتمع العربي، أو على الأقل ظل الاختراق محدوداً جداً، حاولت الانتقال من «السلام البارد» إلى «سلام دافئ» لا يقتصر على الحكومات بل الشعوب العربية، لكنّها سعت ونجحت بدعم أميركي في عقد اتفاقيات مع دول لا تجاورها، وبعيدة عن تأثير جرائمها، مستفيدة من تغييب للقضية الفلسطينية في المناهج والبرامج التلفزيونية، ومن انغماس المجتمعات بثقافة الاستهلاك والسعي إلى الاندماج بقشور الحضارة الغربية، فغياب الوعي، وسيطرة المصالح الفردية، يولدان شعوراً بالدونية، فبدلاً من النهل من العالم والأدب العالمي، لا يرى الفرد سوى دونيته مقابل الغرب الحضاري.

هذه ليست دعوة إلى الانغلاق، فالاستماع بالأغاني الغربية ومظاهر الرقص والفرح وإقامة المهرجانات والحفلات مظاهر جميلة، لكن المشكلة في عدم ربط ذلك كله بوعي يجعل المواطن يعتز بحضارته ويحسّ بقيمته، ويرفض الدونية مرفقاً ذلك بانفتاح على التراث والإنجازات الإنسانية، وهذا كله لا يتعارض مع الالتزام بقضايا التحرر ورفض التبعية، فرفض التبعية لا يعني عدم تذوّق الموسيقى الغربية والدراسة في الغرب فهم المدارس الفكرية والثقافية في العالم.

أسوق ما تقدّم، لأنّنا أصبحنا نواجه خطاباً يقلّص الخطاب التحرّري إلى انغلاق أو «تخلف». وبالتالي، تصبح القضية الفلسطينية جزءاً من «التخلف» لأنّ الالتزام بها يعني علاقة عدائية بالغرب، بدلاً من جزء من نضال تحرّري للهيمنة، فالخطاب التحرّري يعادي السياسات الاستعمارية التي تنهب مقدرات الشعوب، ولا يعني معاداة الثقافات العالمية.

هنا يجب أن نعترف أنّ جزءاً كبيراً من المشكلة تتحمّل الدول مسؤوليته، في تغليب المواطن بعتز بحضارته ويحسّ بقيمته، فالاستماع بالأغاني الغربية ومظاهر الرقص والفرح وإقامة المهرجانات والحفلات مظاهر جميلة، لكن المشكلة في عدم ربط ذلك كله بوعي يجعل المواطن يعتز بحضارته ويحسّ بقيمته، ويرفض الدونية مرفقاً ذلك بانفتاح على التراث والإنجازات الإنسانية، وهذا كله لا يتعارض مع الالتزام بقضايا التحرر ورفض التبعية، فرفض التبعية لا يعني عدم تذوّق الموسيقى الغربية والدراسة في الغرب فهم المدارس الفكرية والثقافية في العالم.

أسوق ما تقدّم، لأنّنا أصبحنا نواجه خطاباً يقلّص الخطاب التحرّري إلى انغلاق أو «تخلف». وبالتالي، تصبح القضية الفلسطينية جزءاً من «التخلف» لأنّ الالتزام بها يعني علاقة عدائية بالغرب، بدلاً من جزء من نضال تحرّري للهيمنة، فالخطاب التحرّري يعادي السياسات الاستعمارية التي تنهب مقدرات الشعوب، ولا يعني معاداة الثقافات العالمية.

هنا يجب أن نعترف أنّ جزءاً كبيراً من المشكلة تتحمّل الدول مسؤوليته، في متفاوتة، عن المساهمة في تنفيذ ما تعمل عليه إسرائيل، فتشظي المجتمعات وفقاً لخطوط وهمية تصبح خطوط كراهية، مبنية على الهوية الدينية أو المذهبية أو العرقية أو حتى «القُطرية»، هي الأخطر للمجتمعات التي تجعلها فريسة للتدخل الخارجي من الأنظمة المستبدة والاستعمارية. نستطيع أن نقول إن «داعش» والتنظيمات المتطرفة من صنع إسرائيل، لكننا لم نواجه بشجاعة طبيعة جرائمها التي تتخطى بالدين، فيما هي أكبر إساءة للدين الإسلامي من أي إهانة يوجهها عنصري تافه في الغرب، سياسياً كان أو فنانًا أو كاتبا.

لا ننكر هنا دور الولايات المتحدة وبعض الدول العربية في دعم انتشار حركات إسلامية متزمتة ومتطرفة ومنغلقة، وتوظيفُ «الإسلام» ضد المدّ الشيوعي، خصوصاً في أفغانستان، لكننا لم نخرج من تبعات ذلك الفكر، بل ونكاد نغرق فيه، حتى أصبح من يعارضه متهما بالعداء للأمة العربية، وحتى القضية الفلسطينية. يجب أن نعترف بأنّ ذلك أضرّ بالقضية الفلسطينية، وأعطى ذريعة للغرب بالتدخل تحت مسمّى «مكافحة الإرهاب». وقد استغلت أميركا بشكل خاص «الحرب على الإرهاب» لنشر الإرهاب والذعر وتحويل الأنظار عن القضية الفلسطينية، ووجهة ضربة إلى النضال من أجل الحريات في العالم العربي. ولكن جرائم تلك الجماعات أشاعت الخوف والرعب عند الأقليات وغير المسلمين، فأصبح الخوف الطائفي والإثني عامل تفكيك للمجتمع، واحتساب «تزمت» المجتمع العربي وليس إسرائيل هو العدو، فعندما تكون الأقليات هدفاً لمجازر ترتكب باسم الدين، من دون أن تُواجه ادّعاءات هذه التنظيمات بشجاعة، لا يصير مستغرباً حينها إذا نجحت إسرائيل في اختراق الأقليات، وهنا لن يكون الضحايا من الأقليات فحسب، بل من المسلمين أيضاً، وهذا ما نراه يحدث أمام أعين الجميع بوضوح، خصوصاً أنّ بعض من يتصدّون للتطرّف الديني أصبحوا هم أنفسهم لا يرون عدواً اسمه إسرائيل. فليس مستغرباً أن يساوي بعضهم بين مكافحة التطرف الديني وضرورة فك الارتباط مع القضية الفلسطينية. قد يكون الواحد من هؤلاء مخدوعاً، لكن، ثمّة تيار يتبنّى هذا المنظور، تشجّعه وتموّله الإدارة الأميركية ومؤسسات أوروبية، باسم نشر حقوق الإنسان ومعاداة التطرّف، وهي ترى، ضمناً أو صراحة، الحديث عن القضية الفلسطينية شكلاً من التطرّف، لكنّ ذلك لا يلغي ضرورة مواجهة التطرّف بخطاب نقدي، للمشكلات في المجتمع العربي، وتحرّري في آن.

... هذا حديث يطول، لكنّ التصدّي للتطرّف والاستبداد لا يتعارض مع الالتزام بالقضية الفلسطينية، بل إنّ من الضرورة أن يتوازى مع مواجهة إسرائيل، ولا يمكن دعم الفلسطينيين من دون النضال من أجل الحريات.

(كاتبة من الأردن)

كاريكاتير عثمان عبيد

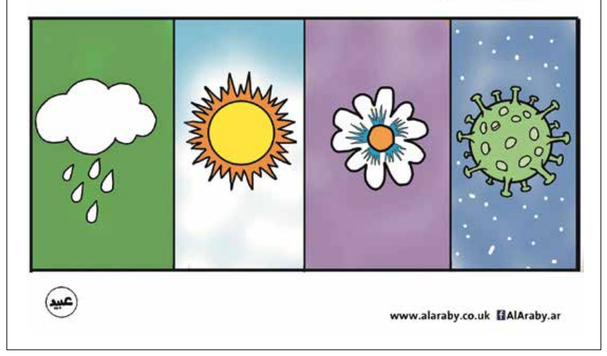

بضاعة ساويرس رُدّت إليه

خليل العناني

يشتكي رجل الأعمال المصري، نجيب ساويرس، من مزاحمة الجيش والدولة ومنافستهما القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية في مصر، وهو ما يضرّ بالاستثمارين المحلي والأجنبي، نتيجة عدم تكافؤ الفرص بين الطرفين، حسب رأيه. لكن بمجرّد أن خرجت شكوى ساويرس هذه إلى العلن، هاجمته الأذرع الإعلامية التي تديرها المخابرات المصرية، مستخدمةً الأصوات والوجوه التي يتم إطلاقها على كلّ من يسير عكس التيار في مصر، ووصل الأمر بأحدهم إلى التحريض عليه، وتقديم بلاغ إلى النائب العام يتّهمه فيه بالإساءة للدولة وجيشها.

اللافت أنّ ساويرس نفسه من أهم داعمي النظام العسكري الذي يحكم مصر منذ ثماني سنوات. ولعب دوراً محورياً في انقلاب الثالث من يوليو/ تموز 2013، الذي أوصل الجنرال عبد الفتاح السيسي إلى السلطة. كما أنه لا يزال يسوّق نظام السيسي خارجياً باعتباره «الحصن الحصين»، وذلك في مواجهة حكم جماعة الإخوان المسلمين التي يكنّ لها ساويرس عداء شديداً. كما أنه يعد أحد المتامرين على إسقاط حكم الرئيس الراحل محمد مرسي، من خلال علاقته المشبوهة بالسفير الإماراتي في واشنطن، يوسف العتيبة، الذي دفع ملايين الدولارات من أجل التحريض على الثورة المصرية لصالح «الإخوان»، كذلك، يعد ساويرس أحد الداعمين الرئيسيين لحملة «تمرّد» التي صنعتها المخابرات المصرية بغرض التحريض على جماعة الإخوان، وتمهيد الأرض لانقلاب 3 يوليو، وذلك باعترافه في لقاء له بعد الانقلاب، وكان يتحدّث عن ذلك بفخر.

إذاً، نجيب ساويرس هو الابن المدلل لنظام 3 يوليو، وتتمتع شركاته واستثماراته باستثناءات اقتصادية وامتيازات ضريبية لا يتمتع بها غيره من رجال الأعمال، مكافأة له على دوره في الانقلاب. وجدير بالذكر أنّ هناك من قال إنّ عائلة ساويرس مدينة للشعب المصري بمليارات الجنيهات من أموال الضرائب التي لم يتم دفعها بعد، على الرغم من ثرواتها التي تقدّر بأكثر من 15 مليار دولار. كما أنّ نجيب كان قد هرب من مصر أواخر عام 2012، خوفاً من إجباره على دفع الضرائب المستحقة عليه، والتي وصلت، في بعض الأوقات، إلى أكثر من سبعة مليارات جنيه مصري.

فجأة تذكّر «عرّاب الانقلاب» أنّ العسكر يسيطرون على الماء والهواء والأرض والسماء في مصر، وأنّ شركات الجيش تستأثر بكلّ شيء في البلاد وتبتلعه، من خلال الهيمنة على القطاعات والمجالات الاقتصادية كافة، من دون أن تترك مجالاً لأحد، سواء لمستثمر محلي مثل ساويرس أو آخر أجنبي. لم يقترب ساويرس، ولا يجرؤ أن يفعل، من الإمبراطورية الإعلامية التي تديرها الأجهزة السيادية، ولم يتحدّث، ولا يجرؤ أن يفعل، عن القمع والانسداد السياسي الذي تعيشه مصر منذ ثماني سنوات. ليس فقط لأنّه يعلم جيداً أنّه شريك أصيل في الجرائم السياسية التي ارتكبها العسكر، ولا يزالون، وإنما أيضاً لأنّه يعرف مغبة الاقتراب من هذه المساحة المحرّمة وعواقبه؛ المساحة التي لن تتوقف عند الهجوم الإعلامي أو عتاب السلطات له الذي قد يصل إليه في الخفاء، وإنما قد يدفع ثمنها من ماله وحريته.

بالطبع، ليس ساويرس كغيره من رجال الأعمال الذين لا يجرؤون على مجرّد التفكير في نقد هيمنة العسكر على الاقتصاد، فالرجل كما يقولون «محمي» خارجياً، ويتمتّع بشبكة علاقات دولية يمكنها أن تُحدث مشكلات وصداعاً للنظام الحالي هو في غنىً عنها، خصوصاً خلال المرحلة الحالية. وهو ما يدركه ساويرس جيداً، ويحتمي به من بطش السيسي. ولو أنّ رجل أعمال آخر هو من انتقد هيمنة العسكر على المجال الاقتصادي، لكان مصيره في سجن أبو زعبل أو قائمة رجال الأعمال الذين تم اعتقالهم والاستيلاء على شركاتهم وأموالهم وثرواتهم طويلة، أحدهم أخيراً صفوان ثابت ونجله سيف اللذان تم اعتقالهما قبل عام، ولم يتم عرضهما على المحاكمة حتى تاريخه، بسبب رفضهما التنازل عن حصص من شركة «جهينة» لصالح العسكر، على نحو ما ذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» في تقرير لها قبل شهرين. أو مثلما حدث مع رجل الأعمال السيد السويركي، صاحب سلسلة محلات «التوحيد والنور»، والمعتقل أيضاً منذ عام تقريباً بتهمة تمويل الإرهاب.

(أكاديمي مصري)

> فجأة تذكّر «عرّاب الانقلاب» أنّ العسكر يسيطرون على الماء والهواء والأرض والسماء في مصر

أنقرة والقاهرة... لعبة الوقت الضائع أم إضاعة الوقت؟

سمير صالحة

بدأت أنقرة تقطف ثمار ما زرعته في الأشهر القليلة الماضية من تحوّل في سياستها الخارجية، وتحديدا حيال دول عديدة، عربية وفي الجوار. يعرف حزب العدالة والتنمية (الحاكم) أهمية تسجيل الاستراتيجي، إلى دعم ورضى سعوديين لا يمكن تجاهلهما أو تجاوزهما أو محاولة الالتفاف عليهما، والدخول في مغامرة استبدالهما بخيارات بديلة، وهذا ما لن تفعله القيادات التركية.

يوحي كلام الرئيس أردوغان أن الأمور وصلت إلى خواتيمها في الحوار التركي المصري، وأن لحظة الخروج من حالة التشاؤل اقتربت موعدها، حتى ولو تمسّك الجانب المصري بكرسي والد العريس، وتحرّك بدقة وحذر، لا يبتسم إلا عند الضرورة، ليكون جاهزًا لأي سيناريو يفسد حفل الزفاف. وحتى لو أعلن وزير الخارجية المصري، سامح شكري، أنه في حال وُجد تغيير حقيقي في السياسة التركية، بما يتماشى مع الأهداف المصرية لاستقرار المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فإن ذلك سيكون أرضية مؤهلة لاستعادة العلاقات الطبيعية مع تركيا.

هل من ترابط بين المفاجأة التي وعد بها أردوغان بشأن العلاقة مع مصر وتصريحاته في مطلع شهر يونيو/ حزيران المنصرم «مصر ليست دولة عادية بالنسبة لنا، وأنقرة تأمل في تعزيز تعاونها مع القاهرة على أساس نهج يحقق الفائدة للجميع .. لدينا إمكانات كبيرة للتعاون مع مصر في نطاق واسع من المجالات من شرق البحر المتوسط إلى ليبيا»، وفي البال إن ملفات تركية مصرية تناقش منذ أشهر، يتقدّمها ترسيم الحدود البحرية وحسم ملف الإخوان المسلمين والأزمة الليبية والسورية وتوازنات المنطقة الأفريقية وموقع أنقرة والقاهرة ودورهما في رسم معالم خطوط الطاقة والممرات الاستراتيجية الإقليمية الاقتصادية والتجارية الجديدة، والمفاجأة التركية المصرية قد تبدأ بتفاهمات في الوقوف إلى جانب مرشح مقبول شعبياً ووطنياً في انتخابات الرئاسة الليبية، وتنسيق تركي مصري في الملف السوري مثلا هو بمثابة أكثر من فرصة للبلدين، وقد يكون هو الأخر بين المفاجآت. والعقبة الواجب تجاوزها هنا اقتناع الطرفين بأهمية التنسيق الثنائي المشترك وفوائده لهما ولمسورية. طاولة تفاهمات تركية عربية تضم إلى جانب تركيا ومصر الإمارات والسعودية وقطر والأردن بشأن الملف السوري ستقوي مواقف هذه العواصم في حوارها مع طهران وموسكو وواشنطن وتل أبيب حول الملف.

تتوّدد أنقرة إلى مصر خلال الفترة الأخيرة، لرغبتها في ترسيم الحدود البحرية في المتوسط مع القاهرة، حتى ولو أعلنت الأخيرة أن ترسيم الحدود البحرية بين مصر وتركيا لن يكون على حساب علاقتها مع اليونان أو قبرص اليونانية. والقول إن مصر لن تتخلّى عن أبوظبي ودبي، مدعومةً بتقاربها مع الدوحة وعمّان، والمفاجأة لا بد أن تشمل خط أنقرة الرياض أيضا، لأنه مفتاح أزمات سياسية واقتصادية كثيرة تبحث تركيا عن حلول لها، وهي تقوم بعملية جرد ومراجعة لحراكها الإقليمي، تحتاج العودة التركية إلى الخليج، بثقله الاستراتيجي، إلى دعم ورضى سعوديين لا يمكن تجاهلهما أو تجاوزهما أو محاولة الالتفاف عليهما، والدخول في مغامرة استبدالهما بخيارات بديلة، وهذا ما لن تفعله القيادات التركية.

يوحي كلام الرئيس أردوغان أن الأمور وصلت إلى خواتيمها في الحوار التركي المصري، وأن لحظة الخروج من حالة التشاؤل اقتربت موعدها، حتى ولو تمسّك الجانب المصري بكرسي والد العريس، وتحرّك بدقة وحذر، لا يبتسم إلا عند الضرورة، ليكون جاهزًا لأي سيناريو يفسد حفل الزفاف. وحتى لو أعلن وزير الخارجية المصري، سامح شكري، أنه في حال وُجد تغيير حقيقي في السياسة التركية، بما يتماشى مع الأهداف المصرية لاستقرار المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فإن ذلك سيكون أرضية مؤهلة لاستعادة العلاقات الطبيعية مع تركيا.

هل من ترابط بين المفاجأة التي وعد بها أردوغان بشأن العلاقة مع مصر وتصريحاته في مطلع شهر يونيو/ حزيران المنصرم «مصر ليست دولة عادية بالنسبة لنا، وأنقرة تأمل في تعزيز تعاونها مع القاهرة على أساس نهج يحقق الفائدة للجميع .. لدينا إمكانات كبيرة للتعاون مع مصر في نطاق واسع من المجالات من شرق البحر المتوسط إلى ليبيا»، وفي البال إن ملفات تركية مصرية تناقش منذ أشهر، يتقدّمها ترسيم الحدود البحرية وحسم ملف الإخوان المسلمين والأزمة الليبية والسورية وتوازنات المنطقة الأفريقية وموقع أنقرة والقاهرة ودورهما في رسم معالم خطوط الطاقة والممرات الاستراتيجية الإقليمية الاقتصادية والتجارية الجديدة، والمفاجأة التركية المصرية قد تبدأ بتفاهمات في الوقوف إلى جانب مرشح مقبول شعبياً ووطنياً في انتخابات الرئاسة الليبية، وتنسيق تركي مصري في الملف السوري مثلا هو بمثابة أكثر من فرصة للبلدين، وقد يكون هو الأخر بين المفاجآت. والعقبة الواجب تجاوزها هنا اقتناع الطرفين بأهمية التنسيق الثنائي المشترك وفوائده لهما ولمسورية. طاولة تفاهمات تركية عربية تضم إلى جانب تركيا ومصر الإمارات والسعودية وقطر والأردن بشأن الملف السوري ستقوي مواقف هذه العواصم في حوارها مع طهران وموسكو وواشنطن وتل أبيب حول الملف.

تتوّدد أنقرة إلى مصر خلال الفترة الأخيرة، لرغبتها في ترسيم الحدود البحرية في المتوسط مع القاهرة، حتى ولو أعلنت الأخيرة أن ترسيم الحدود البحرية بين مصر وتركيا لن يكون على حساب علاقتها مع اليونان أو قبرص اليونانية. والقول إن مصر لن تتخلّى عن أبوظبي ودبي، مدعومةً بتقاربها مع الدوحة وعمّان، والمفاجأة لا بد أن تشمل خط أنقرة الرياض أيضا، لأنه مفتاح أزمات سياسية واقتصادية كثيرة تبحث تركيا عن حلول لها، وهي تقوم بعملية جرد ومراجعة لحراكها الإقليمي، تحتاج العودة التركية إلى الخليج، بثقله الاستراتيجي، إلى دعم ورضى سعوديين لا يمكن تجاهلهما أو تجاوزهما أو محاولة الالتفاف عليهما، والدخول في مغامرة استبدالهما بخيارات بديلة، وهذا ما لن تفعله القيادات التركية.

> يدرك اللاعبان، التركي والمصري، وعلى ضوء التوازنات الإقليمية الجديدة، أنهما قادران على تغيير مجرى معادلاتٍ كثيرة

بمفردها حيال أية خطوة انفتاحية على تركيا، وإنما ستراعي مصالح دول الخليج وستنسق معها شيء، والتلويح بتمسّك القاهرة بمصالحها مع كل من قبرص واليونان، وربط ذلك بشرط إرضاء تركيا أثينا ونيقوسيا شيء آخر.

من الممكن قبول طرح أن على أنقرة مراجعة سياساتها الهادفة «إلى محاصرة النفوذ المصري في البحر الأحمر وما حوله في السودان والصومال وشمال أفريقيا». ولكن القاهرة لا بد أن تأخذ بالاعتبار ما تردده أنقرة أيضا أن التقارب التركي المصري سيكون، شئنا أم أبينا، على حساب التقارب المصري مع أثينا ونيقوسيا، لأن القيمة الاستراتيجية لهذا

نزع السحر عن التجربة الفلسطينية

سمير الزبن

كتب الصديق عماد أبو حطب (سامر عبد الله)، قبل فترة، شذرات من تجربته مع العمل الفدائي الفلسطيني، تعود إلى المرحلة اللبنانية، والتي تُعتبر الفترة الذهبية في عمر هذه التجربة التي انتهت باجتياح إسرائيلي لبيروت العام 1982، وخروج الفصائل الفلسطينية من لبنان، بعد أن تعذّر إبعادهم عن إسرائيل في الاجتياح الجزئي للجنوب اللبناني في 1978.

عالجت الشذرات فترة حرب 1982 وما قبلها، ولأنّ عماد كان قريباً من قيادة الجبهة الديمقراطية في أثناء حصار بيروت، فقد تطرّقت هذه الذكريات إلى قضايا تمس هذه القضايا لناحية الأداء المخزي، وتمسّ العمل الفدائي والكوارث التي ارتكبت تحت اسمه. لا تريد هذه المقالة التطرّق لما كتب عماد، بل لردّة الفعل على هذا النوع من الكتابة النقدية، فقد رأى كثيرون ممن علقوا على هذه الكتابات أنّها تدعو إلى الإحباط واليأس، وتشوّه التاريخ الفلسطيني المشرف، فتوقف عماد الخجول عن الكتابة في هذا الشأن.

شغل عماد (سامر) موقع مدير التحرير في مجلة الحرية، الناطقة بلسان الجبهة الديمقراطية سنوات طويلة، كما كان عضواً في لجنتها المركزية، ثم انشقّ عنها مع تيار ياسر عبد ربه، تحت أوهام «التجديد والديمقراطية» وهو شعار الانشقاق الذي ولد في سياق مراجعة التجربة اليسارية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية (ليس لهذا علاقة بالانشقاق الذي أساسه، كما أعتقد، التحاق عبد ربه نهائياً بياسر عرفات، ويبدو أنه كان مكلفاً بمهمة الانشقاق، الذي دعمه عرفات) في المؤتمر الانشقاقي، والذي عقد في عمّان 1991، تم انتخاب لجنة مركزية، جاءت النتائج لتقول، إنّ عماد أبو حطب جاء في المرتبة الأولى وحاز إجماع الأصوات، وجاء عبد ربه، في المرتبة الثانية بفارق صوت. حجب أحد أعضاء المؤتمر صوته عنه، لأنه تعامل مع الجميع بتعالٍ مرضي. جنّ جنون عبد ربه، وخبط على الطاولة، وهدّد بالانسحاب. التفّ الأزلام حوله لإرضائه، أعادوا فرز الأصوات، وزوّروا النتائج، وأعطوه أعلى الأصوات. حقد ياسر الذي يعرف أنّ النتائج الأولى هي الحقيقية على عماد (سامر) باعتباره هو الذي حجب صوته عنه في تلك الانتخابات. لا أحد يستطيع إقناع عبد ربه أنّ من حجب الصوت عنه ليس عماد. مؤكد أنّ من فعل ذلك ليس عماد، ولا صاحب هذه السطور الذي كان شاهداً على الواقعة (بصفتي للأسف عضواً في المؤتمر الانشقاقي، وكنت فترة قصيرة جزءاً من هذه التجربة). ومن حجب عنه شخصٌ في غاية الدماثة وصاحب قناعات قوية، وهو أحمد سعود عوض.

انتخب عماد / سامر عضواً في المكتب السياسي للفصيل المنشق، ولأنّ عبد ربه اعتبره سبب مهانته، اعتمد سياسة المضايقة دافعاً عماد (سامر) إلى الانسحاب من الجبهة ومن العمل السياسي الفلسطيني. وبقية القصة معروفة، عندما لم يبقَ للانشقاق أي دور، التحق عبد ربه بياسر عرفات شخصاً تابعاً، وترك الفصيل الذي أصبح يحمل اسم «فدا» لا لون له ولا رائحة، يعيش بفضل الكوتا المالية المخصصة له من الصندوق القومي الفلسطيني.

التفاهات من النوع السابق عابرة لجميع الفصائل، كما البطولات أيضاً، فالتجربة النضالية الفلسطينية غنية ببطولات استثنائية، حملت التجربة الفلسطينية إلى ذروتها، وكان هؤلاء الأبطال بشراً من لحم ودم، لم يكن أيٌّ منهم أسطورة أو ملاكاً. ولأنهم كذلك، كان إلى جانبهم في التجربة كل أنواع البشر؛ انتهازيين، ومستفيدين، وأزلام أنظمة عربية، وجواسيس من كلّ نوع. لم تكن التجربة الفلسطينية تجربة في الشروط المثالية لإنتاج ملائكة صنعوا تجربتهم من السحر الخالص. لذلك يجب دراسة التجربة بوصفها تجربة بشر، وهذا يحتاج نزع السحر عنها. ولا يعني نزع السحر جلد الذات، واتهامها بالتقصير في كلّ شيء، بل يعني قراءة التجربة في شرطها الإنساني التاريخي، حتى تُعطى ما لها وما عليها. أما إبقاء إخفاقات التجربة مخفية تحت لمعان سحر التجربة، والتي تم تصويرها استثناءً عن التجربة البشرية، فهو مضرٌّ بالتجربة التي لم تنتهِ بعد. لأنّ إضفاء السحر هذا، رفع التجربة الفلسطينية فوق أيّ نقد من أيّ نوع، باعتبار أنّ النقد إما يخدم العدو، أو يدفع الشعب الفلسطيني إلى اليأس من التجربة ومن المستقبل.

> لرؤية الواقع الموضوعي على حقيقته، يجب استخدام أدوات تحليل غير رغبوية، وما يتطلبه هذا هو نزع السحر عن التجربة الفلسطينية

يضغط التاريخ على المستقبل دائماً، ونحن نعيش ما نعيشه، لأنّنا مررنا بالتجربة التاريخية المتراكمة التي أوصلتنا إلى ما وصلنا إليه. وفي هذه التجربة ما هو موضوعي، أي وقائع معطى خارجي فُرضت علينا. وفيها ما هو ذاتي أيضاً، وهذا ما نستطيع التحكّم به، والعمل على تطويره، لجعله أكثر تكيّفاً مع الشروط القاسية التي تمر بها التجربة. وحتى نستطيع القيام بهذا الأمر على أفضل وجه، علينا أن ندرس التجربة الفلسطينية باعتبارها إنسانية، فيها من الأخطاء والخطايا ما جعلها تصل إلى الدرك الذي وصلت إليه. الادعاء الفلسطيني بالتفوق على المحيط، واحتكار موقع الضحية، التي فوق أي نقد، شكل عقبة كأداء في فهم التجربة الفلسطينية ودراستها، بوصفها تاريخاً للبشر الذين ناضلوا وحققوا ما حققوه. وهو، في الوقت نفسه، تاريخ للهزائم التي تعرّض لها هؤلاء البشر، وهم يخوضون تجربتهم في سبيل الحصول على حقوقهم.

ليس من الغريب ألّا يستطيع الفلسطينيون توصيف حالهم اليوم، والمتابع خطاب الفصائل الفلسطينية، بكلّ أطيافها، يدرك أنّ ما تقوله هذه الفصائل التي تحتل مركز العمل السياسي الفلسطيني هو خطاب رغبوي، لا علاقة له بالواقع الموضوعي، ينهزم أمام أول اختبار أو صدام. ولأنّ الفلسطينيين حالة خاصة في التاريخ وفي جغرافيا المنطقة، فإنّ المفردات الموضوعية لتحليل الواقع لا تنطبق عليهم. من أجل ذلك، علينا أن نتطيّر، المرّة بعد الأخرى. كم من المرّات قالت الفصائل إنّ إسرائيل تتفكك، وهي على وشك الانهيار، في الوقت الذي تتحسّن أوضاع إسرائيل في كلّ مجال، ويسوء وضع الفلسطينيين في كلّ مجال؟!

ولرؤية الواقع الموضوعي على حقيقته، يجب استخدام أدوات تحليل غير رغبوية، وما يتطلبه هذا هو نزع السحر عن التجربة. وأولها أن نعطي الحق للأم أن تبكي ابنها الشهيد حزناً عليه، لا أن تزغرد فرحاً باستشهاده... أن نعيد إلى البشر إنسانيتهم.

(كاتب فلسطيني في السويد)

جدل الإنقاذ الوطني اليمني

نبيل البكيري

أطلق كلّ من رئيس مجلس الشورى اليمني، رئيس الوزراء السابق أحمد عبيد بن دغر، ونائب رئيس مجلس النواب، عبد العزيز جباري، في الأول من شهر ديسمبر/ كانون الأول الجاري، بياناً سياسياً، دعا إلى تشكيل تحالف إنقاذ وطني لإيقاف الحرب، وفتح حوار وطني يمني شامل. وألقت الدعوة بظلالها جدلاً يمنياً واسعاً بشأن توقيتها وأهدافها ومراميها، ما فتح المجال واسعاً لتساؤلاتٍ كثيرة تتعلق بهذه اللحظة اليمنية الأكثر تراجيدية. ولقي البيان سيلاً من النقد الحاد الذي لم يتوقف عند مناقشة الفكرة ومدى صوابيتها بقدر ما ذهب بعيداً في نقد السلوك السياسي لمن أصدراه، باعتبار موقعيهما السياسيين الكبيرين، وهو ما جعل الأمر يبدو أكثر حدّة في النقد مما يجب. وفي العموم، يمكن تناول الأمر من أكثر من زاوية، في تقييم هذه الدعوة وكذا الحملة المناهضة لها معاً، للخروج بتصور واضح عن أهمية هذا الجدل الأول من نوعه، والذي ينطلق من صفوف قيادات في الشرعية اليمنية ذاتها، مستهدفاً خطوطاً حمراء مضروبة حول مواضيع معينة، لا يمكن الاقتراب منها، خصوصاً ما يتعلق بالتحالف، ما له وما عليه. ومن هنا تأتي أهمية البيان، لتفهم حجم ردة الفعل عليه، على الرغم من أنّه لم يأتِ بجديد بخصوص قضايا كثيرة باتت معروفة ومكشوفة لدى اليمنيين الذين يرون أنّ التحالف العربي خرج عن أهدافه، وأنّ أجندات متصارعة هي التي ساهمت في تمكين جماعة الحوثي الانقلابية أكثر من غيرها، وأنّ ما جاء به البيان لم يعد خافياً على أحد. لكنّ الجديد في البيان موقع كلّ من الموقعين على البيان، رئيس مجلس شورى ونائب رئيس مجلس نواب، وهما شخصيتان معروفتان، ما جعل بيانهما يمثل صرخة كبيرة من داخل الشرعية، مع ملاحظات كثيرة في هذا الأمر، إذ يرى منتقدون كثيرون للرجلين أنهما قيادتان كبيرتان، وأنّ مجال عملهما إدارة (وقيادة) تحالف الإنقاذ الذي يدعوان إليه من خلال موقعيهما في رأس هرم الشرعية، وليس بصفتيهما الحزبيتين اللتين ذيّلا توقيعهما البيان بهما.

الأمر الآخر، كان الأولى أن يكون لهذا البيان إطار واضح للعمل، ابتداء بإعلان موقف صريح وواضح من الشرعية، وأن يعلن صاحباه أيضاً موقفهما من المواقع السياسية التي يشغلانها، وما يترتب على هذه المواقع من امتيازات كبيرة، في لحظة يمنية عصيبة يعيشها المواطن اليمني، عدا عن المقاتلين المدافعين عن هذه الشرعية في الميدان، وما يعنيانها من انعدام إمكاناتٍ تصل إلى مرحلة الخذلان.

عدا عن ذلك، هناك من يرى أيضاً أنّ بن دغر وجباري تصدّرا لهذه المهمة، منطلقين من حسابات ربما سياسية خاصة بهما، أكثر منها حسابات وطنية، بالنظر إلى أنّ البيان كان ينبغي أن يمثل طيفاً طويلاً وعريضاً من الرافضين لسير الأزمة والحرب في اليمن، والمطالبين بتصحيح مسار التحالف والشرعية معاً، وهو ما دفع منتقدين عديدين إلى الحديث أنّ البيان لا يمثلهم، ليس لمعارضتهم ما ورد فيه، وإنّما لأنّ التوقيع عليه حُصر بشخصين فقط، وهو الذي يطالب بتشكيل تحالف إنقاذ وطني.

الأخطر في البيان كله، وهو ربما ما دفع كثيرين إلى نقده ونقد صاحبيه، أنّ البيان ظهر بشكل عاطفي جداً في حديثه عن السلام مع جماعة الحوثي التي تقول السردية اليمنية اليوم إن هذه الجماعة وقّعت، منذ خروجها من صعدة في العام 2014، أكثر من مائة معاهدة وصلح واتفاقية مع الدولة والقبائل والجماعات المحلية والجيش، وصولاً حتى توقيعها اتفاقيات برعاية أممية ودولية، كما هو حال اتفاقيات استوكهولم مثلاً وقبلها جنيف والكويت، لكنّ كلّ هذه لم يُطبّق منها شيء، ما يعني أنّ الحديث عن السلام سطحي واستهلاكي للغاية، ولا يستند على أيّ ضمانةٍ حقيقيةٍ يمكن التعويل عليها.

> المعركة اليمنية اليوم، بقدر ما هي مصيرية ووجودية لليمنيين، فإنّها مصيرية ووجودية حتى للخليج ذاته

مع هذا، فإنّ جدلية الإنقاذ اليمني التي خرج بيان جباري بن دغر للدعوة إليه لم تعد مجرد حديث عابر، وإنّما غدت ظاهرة تكبر كلّ يوم، في وجه حالة السخط الشعبي، جرّاء مشكلاتٍ كثيرة، في مقدمتها طول أمد الحرب من دون حسم، عدا عن الانهيار الإقتصادي الكبير الذي ضرب العملة اليمنية والأسعار، ما جعل الناس تعيش أوضاعاً مأساوية جداً، تؤثر على المواطن البسيط الذي فقد كلّ مصادر عيشه من راتب أو عمل حر، أو حتى منظمات دولية كانت تقدّم لهم الفتات من المعونات الإنسانية.

وللعودة إلى جذر المشكلة اليوم، وهي الخروج من هذه المأزق اليمني الكبير، فإنّ دعوة الإنقاذ الوطني اليوم صارت واقعاً ومطلباً حقيقياً لجلّ القوى الوطنية اليمنية والشعبية أيضاً، وإنّ هذا المطلب يجب أن تفهمه جميع القوى السياسية اليمنية، وكذلك القوى الإقليمية، ممثلة بالسعودية تحديداً، أنّ الحرب من دون أفق واضح، تمثل كارثة حقيقة لليمنيين، الذين يرون أنّ قرارهم السيادي ليس في أيديهم، وأنّ وطنهم يتمزّق وينزف كلّ يوم، من دون أن يكون لتضحياتهم الكبيرة والعظيمة أي ثمن، في ظل أنّ القرار الوطني لم يعد بيدهم. وليس هذا فحسب، وإنما يرى الجميع اليوم أنّ اليمن بحاجة ماسّة وملحّة لحالة إنقاذ يضطلع بها كوكبة من اليمنيين غير المنغمسين بمصالح هذه الحرب وتلوثاتها التي أصابت بعضاً من القيادات، والتي غدت ترى أنّ استمرار الوضع يضمن استمرار مصالحها غير المشروعة هذه، وعلى حساب المصلحة الوطنية العليا، وعلى حساب استلاب القرار الوطني اليمني.

(كاتب يمني)

أفضل حكومات لبنان ستولد غداً

جيرار ديب

أسماء جميلة أُطلقت على حكومات لبنان بعد تشكيلها عند كل أزمة سياسية أو دستورية وميثاقية تمرّ بها البلاد، وكانت تضع اللبناني أمام وعود وآمال منتظرة، وبأنها ستشكل المخرج الرئيسي للنهوض بالبلاد إلى برّ الأمان. لقد اعتاد اللبناني الانتظار على شاطئ الأمل كل مرة تتشكل فيها حكومة، فتطلق هذه بيانها الوزاري وتنال ثقة المجلس النيابي، ويهرع وزراؤها الجدد إلى رسم خريطة طريق لعملهم بعد كلّ حفلة تسلّم وتسليم في الوزارات. كل هذه الآمال والأحلام تتحطّم على صخرة الواقع المعاش، حيث تنخرط الحكومات في السياسة اليومية للبنان، وتنسج خيوطها لحياكة تشبه الواقع المرير، وتترك اللبناني مع أحلامه الضائعة. حملت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي شعار «معًا للإنقاذ»، واعتبرت أن عملها سيتمحور حول نقاط ثلاث: عودة التواصل مع صندوق النقد الدولي، معالجة أزمة الكهرباء، وتأمين الأرضية الصحيحة للانتخابات النيابية المزمع إجراؤها عام 2022. هذا إذا تمّ تحديد موعد تاريخ الاستحقاق الذي بات الخلاف بشأنه بين الرئاستين، الأولى المصرّة على إجرائه في مايو/ أيار، والثانية التي تؤكد حصوله في 27 مارس/ آذار. «معًا للإنقاذ» حكومة العهد الأخيرة الذي وعد بتسليم لبنان أفضل مما استلمه، فهل ستكون هذه الحكومة «حكومة الغد» المنتظرة عند اللبناني، وتحقق حلمه بالعمل على إنقاذه من الأزمة؟ أم سينتظر حكومة الغد البعيد الذي لم يأتِ أبدا؟

انتظر اللبنانيون ما يقارب السنة حتى تشكّلت الحكومة، ولم تكد «فرحتهم تصل إلى قرعتهم» حتى انفجرت هذه من الداخل، علمًا أن تسميتها «معًا للإنقاذ» هدفت إلى وضع الخلافات السياسية جانبًا؛ فإذا برئيس الحكومة يدشّن حكومته مكبّل الصلاحيات، بين ثنائي الحركة وحزب الله من جهة، معطلين عمل الحكومة واجتماعاتها، مشترطين عودة عملها إلى البتّ بكفّ يد القاضي طارق بيطار عن التحقيق في واقعة انفجار المرفأ، ووزير إعلامها من جهة أخرى، الذي سبّب في تصريحه عن حرب اليمن، أكبر أزمة دبلوماسية مع دول الخليج العربي في تاريخ لبنان.

صحيح أن حكومة ميقاتي تلقّت الدعم الدولي، سيما من الأميركي والفرنسي اللذين لم يسمحا للرجل بتقديم استقالته بعد الأزمة المستجدة مع دول الخليج، لكن الدعم كان شفهيًا، فيما المركب يغرق مع تفلّتٍ في ضبط سعر صرف العملة الوطنية أمام الدولار، فقد أكّدت عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الإيطالي، ألكسندرا أرمليني، أن «لبنان يعيش منذ شهور حالة طوارئ إنسانية لم يشهدها من قبل قد تؤدّي إلى أزمة دولية»، وأضافت، في حديثها إلى الوكالة الوطنية للإعلام، إن «على إيطاليا تقديم الدعم للبنان، وإنه لا يمكننا أن نردد دائمًا أن لبنان هام جدًا بالنسبة لإيطاليا ولا نذكره إلا في حالات الطوارئ القصوى».

يعود نجيب ميقاتي من روما بجرعة صلاة وتضرّع لإعادة لمّ شمل حكومته، معوّلًا على ما سمعه من البابا فرنسيس عن «بذل كل جهده في المحافل الدولية لمساعدة لبنان على عبور المرحلة الصعبة التي يعيشها»، غير أن الرسالة الفاتيكانية التي عبّر عنها أمين سرّ الفاتيكان، بياترو باروليني على مسامع ميقاتي، شكّلت المفتاح الأساس لحلحلة العقد اللبنانية، بحيث شدّد على أهمية مبادرة اللبنانيين إلى إنقاذ أنفسهم.

الصلاة والتضرّع مطلوبان لإنقاذ لبنان، ولكن إنقاذ الذات بالابتعاد عن التموضعات في الصراع الإقليمي يبقى الخيار الرئيسي لإنجاح عمل الحكومة. والانقسام اللبناني العمودي الحاصل بين الأفرقاء لن يسهّل عملها، بل سيزيد الأمور تعقيدًا وسط تصعيدٍ إقليمي مع الحديث عن فشل الاتفاق النووي مع الإيرّاني، إضافة إلى التصلّب في الموقفين السعودي والخليجي من حكومة ميقاتي. فشلت حكومة العهد الأخيرة قبل ولادتها، ولهذا سيعيش اللبناني من جديد خيبة استقالتها، وسط أزماتٍ يتخبّط فيها، من دون أن تقدّم له حلولًا جذرية لمشكلاته، فيما البلد يغرق أكثر وينذر الوضع بالارتطام الكبير، قبل إعلان لبنان «دولة فاشلة». مع استقالة كل حكومة، يعاود الأمل عند اللبناني بتشكيل أخرى ذات بعد وطني، قادرة. أولًا، على السير في الإصلاحات المطلوبة، لكسب ثقة المؤسسات الدولية الداعمة. وثانيًا، على إبعاد لبنان من الاصطفافات والتموضعات في الصراعات القائمة في المنطقة، كي يبقى محافظًا على رسالته الحيادية، كما طلب البابا من ميقاتي. الأمل في حكومة يستطيع رئيسها اختيار وزرائه بعيدًا عن انتمائهم الطائفي، ومتخطيًا النص البياني المعلّب والجاهز لتلاوته في مجلس النواب، لتختار هي بيانها الوزاري الذي يكون بمثابة خريطة طريقها للعمل والإنتاج. هذا ما ينتظره اللبناني من الإفراج عن الحكومة العتيدة القادرة على تقديم حلول جذرية لأزمات لبنان البنيوية، حيث تطبّق في التوزير المثل «الرجل المناسب في الوزارة المناسبة له».

> يدرك اللبناني أنّ أفضل الحكومات هي التي ستُشكل غدًا، أي التي يرسمها في مخيلته

أخيرًا، تمثل الحكومة في لبنان السلطة التنفيذية التي يفترض أن تكون سلطة مستقلة، بحسب مبدأ فصل السلطات، وتتشكل من تكنوقراطيين، يتمتعون بدراية معمقة من خلال اختصاصهم في الوزارة التي يعيّنون فيها. هذه الحكومة التي لطالما أمل ويأمل اللبناني أن تتشكل في كل مرّة تستقيل حكومة، إلا أنه يتلقى الصدمة تلو الأخرى عند تكليف شخصيات سياسية ذات شبهات، أو تاريخ يحمل علامات استفهام كثيرة عن القدرة على القيام بالإنقاذ المنشود، كما ويُحبط عندما يرى البازار السياسي يدخل في تفاصيل تشكيلها، عندها يدرك أنّ أفضل الحكومات هي التي ستُشكل غدًا، أي التي يرسمها في مخيلته من دون أن تبصر نور الواقع.

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads